﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم ﴾

(خ م) ، عَنْ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ ﵁ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

" لَا يَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ "[1]

قَالَ النَّوَوِيّ : وَأَمَّا هَذِهِ الطَّائِفَة ، فَقَالَ الْبُخَارِيّ هُمْ أَهْل الْعِلْم .

وَقَالَ أَحْمَد بْن حَنْبَل : إِنْ لَمْ يَكُونُوا أَهْل الْحَدِيث فَلَا أَدْرِي مَنْ هُمْ .

وقَالَ الْقَاضِي عِيَاض : إِنَّمَا أَرَادَ أَحْمَدُ أَهْلَ السُّنَّة وَالْجَمَاعَة وَمَنْ يَعْتَقِد مَذْهَب أَهْل الْحَدِيث ،

---

[1] (خ) ٦٨٨١ ، (م) ١٩٢١

قَالَ النَّوَوِيّ : وَيَحْتَمِل أَنَّ هَذِهِ الطَّائِفَة مُتَفَرِّقَة بَيْن أَنْوَاع الْمُؤْمِنِينَ ، مِنْهُمْ شُجْعَان مُقَاتِلُونَ ، وَمِنْهُمْ فُقَهَاء ، وَمِنْهُمْ مُحَدِّثُون ، وَمِنْهُمْ زُهَّاد وَآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَاهُونَ عَنْ الْمُنْكَر ، وَمِنْهُمْ أَهْل أَنْوَاع أُخْرَى مِنْ الْخَيْر ، وَلَا يَلْزَم أَنْ يَكُونُوا مُجْتَمِعِينَ ، بَلْ قَدْ يَكُونُونَ مُتَفَرِّقِينَ فِي أَقْطَار الْأَرْض .عون المعبود(٥ / ٣٧٢)

وقال الألباني في الصَّحِيحَة تحت حديث ٢٧٠ :

وقد يستغرب بعض الناس تفسير هؤلاء الأئمة للطائفة الظاهرة والفرقة الناجية بأنهم أهل الحديث ، ولا غرابة في ذلك إذا تذكرنا ما يأتي :

أولا : أن أهل الحديث هم بحكم اختصاصهم في دراسة السنة وما يتعلق من معرفة تراجم الرواة وعلل الحديث وطُرُقِه أعلمُ

الناس قاطبة بسنة نبيهم ﷺ وهدْيه وأخلاقه وغزواته وما يتصل به ﷺ .

ثانيا : أن الأمة قد انقسمت إلى فرق ومذاهب لم تكن في القرن الأول ، ولكل مذهب أصوله وفروعه ، وأحاديثه التي يستدل بها ويعتمد عليها ، وأن المتمذهب بواحد منها يتعصب له ويتمسك بكل ما فيه ، دون أن يلتفت إلى المذاهب الأخرى وينظر ، لعله يجد فيها من الأحاديث ما لَا يجده في مذهبه الذي قلده ، فإن من الثابت لدى أهل العلم أن في كل مذهب من السُّنَّة والأحاديث ما لَا يوجد في المذهب الآخر ، فالمتمسك بالمذهب الواحد يضِل ولا بد عن قسم عظيم من السنة المحفوظة لدى المذاهب الأخرى ، وليس على هذا أهل الحديث ، فإنهم يأخذون بكل

حديث صح إسناده في أي مذهب كان ، ومن أي طائفة كان راويه ما دام أنه مسلم ثقة ، حتى لو كان شيعيا أو قدريا أو خارجيا فضلا عن أن يكون حنفيا أو مالكيا أو غير ذلك ، وقد صرَّح بهذا الإمام الشافعي ﷺ حين خاطب الإمام أحمد بقوله : " أنتم أعلم بالحديث مني ، فإذا جاءكم الحديث صحيحا فأخبروني به حتى أذهب إليه ، سواء كان حجازيا أم كوفيا أم مصريا " .

فأهل الحديث - حشرنا الله معهم - لَا يتعصبون لقول شخص مُعَيَّن مهما علا وسما حاشا محمد ﷺ ، بخلاف غيرهم ممن لَا ينتمي إلى الحديث والعمل به ، فإنهم يتعصبون لأقوال أئمتهم - وقد نَهَوْهُم عن ذلك - كما يتعصب أهل الحديث لأقوال نبيهم !

فلا عجب بعد هذا البيان أن يكون أهل الحديث هم الطائفة الظاهرة والفرقة الناجية بل والأمة الوسط ، الشهداء على الخلق ، ويُعجبني بهذا الصدد قول الخطيب البغدادي في مقدمة كتابه (شرف أصحاب الحديث) انتصارا لهم وردا على من خالفهم :

" ولو أن صاحب الرأي المذموم اشتغل بما ينفعه من العلوم ، وطلب سنن رسول رب العالمين ، واقتفى آثار الفقهاء والمحدثين ، لوجد في ذلك ما يُغنيه عن سواه ، واكتفى بالأثر عن رأيه الذي يراه ، لأن الحديث يشتمل على معرفة أصول التوحيد ، وبيان ما جاء من وجوه الوعد والوعيد ، وصفات رب العالمين ، والإخبار عن صفة الجنة والنار ، وما أعد الله فيها للمتقين والفجار ، وما خلق الله في الأرضين والسماوات ،

وصنوف العجائب وعظيم الآيات ، وذكر الملائكة المقربين ، ونعت الصَّافِّين والمسبحين ، وفي الحديث قصص الأنبياء وأخبار الزهاد والأولياء ، ومواعظ البلغاء ، وكلام الفقهاء ، وسِيَرُ ملوك العرب والعجم ، وأقاصيص المتقدمين من الأمم وشرح مغازي الرسول ﷺ وسراياه ، وجُمَل أحكامه وقضاياه ، وخطبه وعِظاته ، وأعلامه ومعجزاته ، وعِدَّة أزواجه وأولاده ، وأصهاره وأصحابه ، وذكر فضائلهم ومآثرهم ، وشرح أخبارهم ومناقبهم ، ومبلغ أعمارهم ، وبيان أنسابهم ، وفيه تفسير القرآن العظيم ، وما فيه من النبأ والذكر الحكيم ، وأقاويل الصحابة في الأحكام المحفوظة عنهم ، وتسمية من ذهب إلى قول كل واحد منهم من الأئمة الخالفين ، والفقهاء المجتهدين ، وقد جعل الله أهل

الحديث أركان الشريعة ، وهدم بهم كل بدعة شنيعة ، فهم أمناء

الله في خليقته ، والواسطة بين النبي ﷺ وأمته ،

والمجتهدون في حفظ ملته ، أنوارهم زاهرة ، وفضائلهم سائرة ،

وآياتهم باهرة ، ومذاهبهم ظاهرة ، وحججهم قاهرة ، وكل فئة

تتحيز إلى هوى ترجع إليه ، وتستحسن رأيا تعكف عليه ، سوى

أصحاب الحديث ، فإن الكتابَ عُدَّتهم ، والسنةَ حجتُهم ،

والرسولَ فئتُهم ، وإليه نِسْبَتُهم ، لَا يُعَرِّجون على الأهواء ، ولا

يلتفتون إلى الآراء ، يُقْبَل منهم ما رووا عن الرسول ، وهم

المأمونون عليه العدول ، حَفَظَةُ الدين وخزنته ، وأوعية العلم

وحملته ، إذا اختُلِف في حديث كان إليهم الرجوع ، فما حكموا

به فهو المقبول المسموع ، منهم كل عالم فقيه ، وإمام رفيع نِبيهٍ ،

وزاهد في قبيلة ومخصوص بفضيلة ، وقارىءٌ متقن ، وخطيبٌ محسن ، وهم الجمهور العظيم ، وسبيلهم السبيل المستقيم ، وكل مبتدع باعتقادهم يتظاهر ، وعلى الإفصاح بغير مذاهبهم لَا يتجاسر ، من كادهم قصمهم الله ، ومن عاندهم خذله الله ، لَا يضرهم من خذلهم ، ولا يُفلح من اعتزلهم ، المحتاط لدينه إلى إرشادهم فقير ، وبَصَر الناظر بالسوء إليهم حسير ، وإن الله على نصرهم لقدير ، ثم ساق الخطيب الحديث عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قال : " لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ " ، قَالَ عَلِيُّ بن المديني : هُمْ أَهْلُ الْحَدِيثِ ، والذين يتعاهدون مذاهب الرسول ، ويَذُبُّون عن العلم ، لولاهم لم تجد عند المعتزلة والرافضة والجهمية وأهل الإرجاء والرأي شيئا من السنن .

قال الخطيب : وكم من ملحد يروم أن يخلط بالشريعة ما ليس منها ، والله تعالى يَذُبُّ بأصحاب الحديث عنها ، فهم الحفاظ لأركانها ، والقَوَّامُون بأمرها وشأنها ، إذا صُدِف عن الدفاع عنها فهم دونها يناضلون ، أولئك حزب الله ، أَلَا إن حزب الله هم المفلحون " .

ثم قال الألباني : وأختم هذه الكلمة بشهادة عظيمة لأهل الحديث من عالم من كبار علماء الحنفية في الهند ، أَلَا وهو أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي (١٢٦٤ - ١٣٠٤) قال رحمه الله :

" ومن نظر بنظر الإنصاف ، وغاص في بحار الفقه والأصول متجنِّبا الاعتساف ، يعلم علما يقينيا أن أكثر المسائل الفرعية والأصلية التي اختلف العلماء فيها ، فمذهب المُحَدِّثين فيها أقوى

من مذاهب غيرهم ، وإني كلما أسير في شِعب الاختلاف ، أجد قول المُحَدِّثين فيه قريبا من الإنصاف ، فلِلَّه دَرُّهم، وعليه شكرهم كيف لَا وَهُم وَرَثَةُ النبي ﷺ حقا ، ونُوَّابُ شرعه صدقا ، حَشَرَنا الله في زُمرتهم ، وأماتنا على حُبِّهم وسيرتهم " . أ . هـ

مُقَدِّمَة المؤلف

الحمد لِلهِ رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسولِ الله خاتم الأنبياء والمرسلين ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، وبعد :

بدَأَتْ فكرةُ تأليف هذا الكتاب عندما كنت أقرأ كتاب المغني لابن قدامة المقدسي - وهو كتاب في الفقه المقارن - فلفت انتباهي كثرة الخلاف بين العلماء في المسائل الفقهية ، فلا تكاد تجد في المغني مسألة اتفق عليها الفقهاء الأربعة فضلا عن غيرهم ، لكن المؤلف - ابن قدامة رحمه الله - كثيرا ما يُرَجِّح بين الأقوال بالاستدلال بالحديث ، فيحتج بالحديث ويعتمد عليه في الحكم على المسألة ، وقد يتعجب من يقرأ في كتاب المغني من فتاوى

بعض كبار الفقهاء ، حيث أن الحكم في المسألة قد يكون واضحا وضوح الشمس لوجود حديث صريح صحيح يدل على هذا الحكم ، ومع ذلك تجد كثيرا من الفقهاء لَا يعلم بهذا الحديث ، فيفتي برأيه في المسألة ، ويتناقل تلاميذه فتاوى شيخهم عبر العصور ، وحين يأتي من يخبرهم بخطأ شيخهم في هذه المسألة فإنهم يتعصبون لمذهبه ويرفضون الأخذ بالحديث ، والنتيجة المؤسفة لهذه المشكلة هي أنه كلما كثر العلماء في العالم الإسلامي كلما ازداد المسلمون فُرْقة وتَشَتُّتًا..فقلت في نفسي : بِما أن الحديث هو الفيصلُ في الحكم على كثير من مسائل الفقه وغيره ، فلماذا لَا أقرأُ أحاديث النبي ﷺ قبل أن أقرأ كتب العلماء في الفقه ، فأعرف الخطأ من الصواب من الآراء المختلفة ،

بناءً على موقف الحديث منها !؟ فبدأت أقرأ في البخاري ومسلم وغيرهما من كتب السنة ، فلفت انتباهي في هذه الكتب أمور :

أولها : أن هذه الكتب – ما عدا الصحيحين – فيها الصحيح والضعيف والموضوع ، يعني ليس كل ما فيها يمكننا الاعتماد عليه في الاستدلال على الأحكام ، فلا بد من فرز الصحيح عن الضعيف .

وثانيها : أن هذه الكتب فيها كثير من الأحاديث المُكَرَّرَة التي تُمِلُّ القارئ المبتدئ ، وإن كان الفقيه المُتَبَحِّر يعلم أن في كثير من هذه الروايات زيادات هامة قد يستنبط منها كثيرا من الأحكام .

ثالثها : أن هذه الكتب فيها كثير من الأحاديث المتضادة في المعنى[1].

رابعها : أن هذه الكتب ليست كلها مؤلفة بطريقة يَسْهُل مطالعتها ، ففيها السنن والمسانيد والمعاجم .

فقلت في نفسي : لماذا لَا تكون السنة الصحيحة مجتمعة في كتاب واحد - كما هو الحال بالنسبة للقرآن - بحيث يكون هذا الكتاب محذوف المُكَرَّر ، صحيح الأحاديث ، مُبَيِّنًا للناسخ من المنسوخ ، مُرَتَّبا على الأبواب الموضوعية ؟ .

ومن هنا قررت أن أجمع (ما صح) من أحاديث النبي ﷺ في كتاب واحد ، وأن أجمع روايات كل حديث ليصبح رواية واحدة

[1] بسبب وجود روايات إما ضعيفة أو شاذة أو مقلوبة .ع

وأُرَتِّب هذه الأحاديث على الأبواب الموضوعية ترتيبا مُمَيزاً ، وبعد ذلك أبدأ بدراسة الفقه - إن شاء الله - فأنظر في المسألة ، فإن كان فيها دليل أخذنا بالدليل ، وإن لم يكن فيها إِلَّا آراء العلماء ، فكلٌّ يأخذ برأي شيخه ، فالاجتهاد لَا يُنقضُ بالاجتهاد ، أَمَّا أن يبدأ الطالب بدراسة كتب شيوخه مُهْمِلًا سنةَ نبيه ﷺ فهذا ينطبق عليه قوله ﷺ عندما جاءه عمر بن الخطاب رضي الله عنه بِقِطْعَةٍ مِنَ التَّوْرَاة، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " أَمُتَهَوِّكُونَ[1] فِيهَا يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ؟ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا بَيْضَاءَ نَقِيَّةً ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَوْ أَصْبَحَ مُوسَى فِيكُمْ فَاتَّبَعْتُمُوهُ وَتَرَكْتُمُونِي لَضَلَلْتُمْ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ،

---

(1) متهوكون : متحيرون .

وَلَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا وَأَدْرَكَ نُبُوَّتِي مَا وَسِعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي ، أَنَا حَظُّكُمْ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ، وَأَنْتُمْ حَظِّي مِنَ الْأُمَمِ "[١]

[١] حسنه الألباني في الإرواء : ١٥٨٩ ، صَحِيح الْجَامِع: ٥٣٠٨ ، الصَّحِيحَة: ٣٢٠٧

أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِي جَمْعِ أَسَانِيدِ الْأَحَادِيثِ وَمُتُونِهَا

قال ابن المديني (٢٣٤هـ) : " الباب إذا لم تجمع طرقه ، لم يتبين خطؤه " (مقدمة ابن الصلاح ١٩٥/تبصرة العراقي ١ : ٢٢٧) .

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري (٢٤٤هـ) : " كل حديث لا يكون عندي منه مئة وجه ؛ فأنا فيه يتيم " (تذكرة الذهبي ٥١٦) .

وقال أبو حاتم الرازي (٢٧٧هـ) : " لو لم يكتب الحديث من ستين وجهاً ، ما عقلناه " (فتح المغيث للسخاوي ٢ : ٣٢٧) .

وقال الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) : " قلَّ من يَتَمَهَّر في علم الحديث ، ويقف على غوامضه ، ويستثير الخفي من فوائده ، إلا من : جمع متفرقه ، وألف مشتتَه ، وضم بعضه إلى بعضه ، واشتغل بتصنيف أبوابه ، وترتيب أصنافه " (الجامع ٢ : ٢٨٠) .

وقال ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) : " ولقد كان استيعاب الأحاديث سهلاً لو أراد الله تعالى ذلك ، بأن يجمع الأول منهم ما وصل إليه، ثم يذكر من بعده ما اطلع عليه مما فاته من حديث مستقل، أو زيادة في الأحاديث التي ذكرها ، فيكون كالدليل عليه وكذا من بعده ، فلا يمضي كثير من الزمان إلا وقد استوعبت ، وصارت كالمصنف الواحد ، ولعمري لقد كان هذا في غاية الحسن " (تدريب الراوي ؛ للسيوطي ١ : ١٠٠) .

وقال الحافظ أيضا : المُتعين على من يتكلم على الأحاديث أن يَجمع طُرقها ، ثم يَجمع ألفاظ المُتون إذا صَحت الطُّرق ، ويَشرحها على أنه حديث واحد ، فإن الحديث أولى ما فُسِّر بالحديث . «فتح الباري» ٦/٤٧٥.

وإذا اتضح هذا ؛ فإنه لا يجوز أن يؤخذ نص ، وأن يُطرح نظيره في نفس الباب ، أو أن تُعمل مجموعةٌ من النصوص ، وتُهمل الأخرى ؛ لأن هذا مظنة الضلال في الفهم ، والغلط في التأويل[1]

وقال الإمام أحمد ﵀ : الحديث إذا لم تُجْمَع طُرقه لم تفهمه ، والحديث يُفَسِّر بعضه بعضا .[2]

وقال الشاطبي ﵀ : ومدار الغلط في هذا الفصل إنما هو على حرف واحد ، وهو الجهل بمقاصد الشرع ، وعدم ضم أطرافه بعضها لبعض ، فإن مَأْخَذَ الأدلة عند الأئمة الراسخين ، إنما هو على أن تؤخذ الشريعة كالصورة الواحدة ،

---

(1) (مفاتيح للفقه في الدين) ص١٠ للشيخ مصطفى العدوي

(2) (الجامع لأخلاق الراوي) للخطيب البغدادي (٢/ ٢١٢)

بحسب ما ثبت من كُلِّيَاتها وجُزئياتها المرتَّبة عليها .[1]

" ومما يلتحق بهذا المعنى جمع روايات الحديث الواحد ، والنظر في أسانيده وألفاظه معاً ، وقبول ما ثبت ، وطرح ما لم يثبت ، وكما قيل : والحديث إذا لم تُجْمع طرقه لم تتبين عِلَلُه ، ثم النظر في الحديث بطوله ، وفي الروايات مجتمعة .

وقد كانت لأهل البدع مواقف خالفوا بها إجماع أهل السنة بسبب مخالفتهم لهذا الأصل العظيم ، فكانوا يجتزئون من النصوص بطرف ، مع إغضاء الطرف عن بقية الأطراف ، فصارت كل فرقةٍ منهم من الدين بطرف ، وبقي أهل السنة في كل قضية عقدية وسطاً بين طرفين .

---

[1] (الموافقات) للشاطبي (١/ ٢٤٥ - ٢٤٦)

فهم - مثلاً - وسط في باب الوعيد بين غلاة المرجئة القائلين بأنه لا يضرُّ مع الإيمان ذنب ، وبين الوعيدية من الخوارج والمعتزلة القائلين بتخليد عُصاة الموحدين في النار .

كما أنهم وسط في باب أسماء الإيمان والدين بين المرجئة القائلين بأن مرتكب الكبيرة كامل الإيمان ، وبين الوعيدية القائلين بتكفيره - كما هو عند الخوارج - أو يجعله بمنزلة بين المنزلتين - كما هو عند المعتزلة - .

وهم وسط في باب القدر بين القدرية النفاة لمشيئته تعالى وخلقه أفعال العباد ، وبين الجبرية النفاة لقدرة العبد واختياره ومشيئته ونسبة فعله إليه حقيقة ، والقاعدة الهادية عند اشتباه الأدلة : أن من رد ما اشتبه إلى الواضح منها ، وحكَّم مُحْكَمَها على متشابِهِها

عنده فقد اهتدى ، ومن عكس انعكس "[1]

وقال الشيخ عبد الملك بن بكر قاضي : ولِجَمْعِ الطُّرُق ، والروايات فوائد يدركها علماء هذا الشأن ، ومن أقربها : تحقيق المعنى الصحيح للحديث ، وتقوية أسانيده ، بانضمام بعضها إلى بعض ، كما أنه سيفضي إلى الحكم الشرعي الصحيح .

ولا يخلو مصنَّف من فوائد ينفرد ويختص بها ، بما لا غنى للباحثين عنها ، وقد تكون زيادة كلمة ، أو بيان غامضٍ مبهم ، أضف إلى ما سبق ؛ أن هذه المصنفات بعضها في متناول الباحث والبعض الآخر بعيد عنه .

---

[1] (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (١/ ٣٤٥) بتصرف يسير.

نقلا عن الموسوعة العقدية - الدرر السنية (١/ ٧٤)

والوصول إلى المراد من هذه المصنفات عسير ، إلا على المتخصص ، وحتى المتخصص ، فإنه يحتاج إلى زمن طويل أحياناً حتى يتمكن من جمع طرق ، وأطراف حديث واحد ، وطالما أعيا مشايخنا المحدثين طلب بعض الأحاديث من مظانها، بل إنني واحد من الذين ثقفوا المصنفات الحديثية معرفة بمواردها ، ومصادرها ، ومع تمكني من معرفة الأبواب التي ارتكزت عليها هذه المصنفات ؛ إلا أنني أجد صعوبة أحياناً في التوصل لحديث ما ، فكيف بالعلماء الذين ليسوا مختصين بهذا العلم ، كالفقهاء ، والمفسرين ، والدعاة ، والخطباء ، والمؤرخين والأدباء ، واللغويين ، وغيرهم ، ممن تصادفهم أحاديث ،

ويودُّون الوقوف على حقيقتها من مصادرها للاستشهاد بنصوصها من مصنفات رُواتها .

من تلك الأمثلة : حديث سُئلت عنه ، فأنفقت جهداً ، ووقتاً ، ولم أقف عليه حتى الآن . وهو ما ذكره الماوردي ـ في باب : جامع التيمم ، والعذر فيه ـ دليلاً على اشتراط طلب الماء قبل التيمم ، بما روي عن علي بن أبي طالب ﷺ أنه قال : " أنفذني رسول الله ﷺ في طلب الماء ، ثم تيمم " . (الحاوي الكبير ١ : ٢٦٣) .

وإذا كانت الحاجة فيما مضى إلى موسوعة للحديث النبوي أملاً ، فقد أصبحت في الوقت الحاضر عملاً واجباً ، بعد حملات التشكيك في حُجيّة السنة ، والتقليل من شأنها في العديد من

مواقع الشبكة العنكبوتية . وعدد من الدراسات ، والندوات ، واللقاءات ، والأحاديث الإعلامية المشبوهة : تلفازاً ، وإذاعةً ، وصحافةً .

يُضاف إلى هذا احتجاج بعض خطباء الجُمَعِ ، وعدد من المؤلفين والمحاضرين ، والإعلاميين ، وغيرهم ، بأحاديث نبوية ، بعضها ضعيف السند ، وبعضها الآخر موضوع ، من غير التزام ببيان الدرجة ، أو المصدر .

إلى جانب ما يُلاقيه جمهرة عامة المسلمين من الارتباك عندما تتعارض الآراء والتوجُّهات ، كتعارض الآراء مثلا في قضية الاختلاف في عدد الركعات في قيام رمضان ، وغيرها من القضايا وبخاصة إذا ما صحب مثل هذه القضايا تَعسُّف الإلزام ،

من الذين يلتزمون بظاهر الأحاديث التي وصل إليها حدُّ عِلمهم ، ووصفهم لمُخالفيهم بصفات التجريح ، والتجريم ، والتفسيق ، وربما التكفير ، الأمر الذي خلَّف في المجتمعات الإسلامية متشدداً مغالياً ، وضائعاً يائساً ، ومُحتاراً بائساً .

إن صدور موسوعات بهذا المنهاج ، أو ذاك ، هو وَصْلٌ لمسعى الآباء والأجداد ، ولن يُلغِيَ منهجٌ منهجاً آخر يُغايره ، بل يزيد كل منهما الثاني أَلَقًا وإشراقاً .

ولن تتم الفائدة المرجوَّة ، إذا استعجلنا قطف الثمار ، وأخرجنا عملاً هزيلاً ، إن التاريخ لا يَسأل عن العمل في كم تمَّ ؟ ، ولكن يسأل كيف تمَّ ؟ ، ولا بُد لنجاحه من أَنَاةٍ ، وصبر ، لا يُهْدَر فيها الإتقان استعجالاً للزمن .

إن تاريخنا التصنيفي يُظهِر أن العمل الفردي – وإن شابه شيء من النقص أحياناً – فهو أنفذ عملاً ، وأقرب منالاً ، وأيسر قصداً في الإنجاز . انتهى كلام القاضي جزاه الله خيرا .

وقال الشيخ صالح الشامي جزاه الله خيرا :

والذي أراه أن الغاية من جمع السنة هو تقريبها من أيدي عامة المسلمين ، بحيث يتوفر لكل مسلم ما هو بحاجة إليه من العلم ، وإذا كان المسلمون ليسوا في مستوى واحد من حيث حاجتهم فحاجة العالم غير حاجة طالب العلم ، وحاجة الباحث والمجتهد غير حاجة العالم ، فالواجب مراعاة ذلك .

إن جمع كتابين أو عدة كتب في كتاب واحد ، أو استخراج الزائد في كتاب على كتاب آخر ، أو عدة كتب ، يسّر على الباحثين

عملهم ، ووفر عليهم بعض أوقاتهم ، وهو في الوقت نفسه خطوة على طريق "جمع السنة" ، إذ غايته تقليص مساحة البحث .

انتهى كلام الشامي جزاه الله خيرا .

مُحَاوَلَاتُ الْعُلَمَاء قَدِيمًا وَحَدِيثًا جَمْعَ طُرُقِ الْحَدِيث فِي مَتْنٍ وَاحِد

محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (١٢٤هـ) ، وهو من كبار المحدثين في عصره ، كان أول من استخدم طريقة جمع الأسانيد ليكتمل سياق الروايات على وجهها ، دون أن تقطعها الأسانيد - وهو ما يُعرَف بالتلفيق - وقد كرهه بعض أهل العلم من نُقَّاد الحديث ، إلا إذا كان الكلُّ ثقاتٌ ، وبيَّنَ رواتَه .

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ ، مُحَمَّدُ بْنُ حِبَّانَ التَّمِيْمِيُّ : مَا رَأَيْتُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مَنْ يُحْسِنُ صِنَاعَةَ السُّنَنِ ، وَيَحْفَظُ أَلْفَاظَهَا الصِّحَاحَ ، وَيَقُومُ بِزِيَادَةِ كُلِّ لَفْظَةٍ زَادَهَا فِي الْخَبَرِ ثِقَةٌ ، حتَّى كَأَنَّ السُّنَنَ كُلَّهَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ ، إِلَّا مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ فَقَطْ .[1]

---

[1] (ذم الكلام وأهله لأبي إسماعيل الهروي) ج٣ص١٠٤ح٤٥٣ ، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٤/ ٣٧٢)

وَقَالَ إِبْرَاهِيْمُ الحَرْبِيُّ : سَمِعْتُ المُسَيَّبِيَّ يَقُوْلُ : رَأَينَا الوَاقِدِيَّ يَوْماً جَالِساً إِلَى أُسْطُوَانَةٍ فِي مَسْجِدِ المَدِيْنَةِ وَهُوَ يُدَرِّسُ ، فَقُلْنَا : أَيَّ شَيْءٍ تُدَرِّسُ ؟ ، فَقَالَ : جُزْئِي مِنَ المَغَازِي .

وَقُلْنَا يَوْماً لَهُ : هَذَا الَّذِي تَجْمَعُ الرِّجَالَ ، تَقُوْلُ : حَدَّثَنَا فُلاَنٌ وَفُلاَنٌ ، وَجِئْتَ بِمَتْنٍ وَاحِدٍ ، لَوْ حدَّثْتَنَا بِحَدِيْثِ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى حِدَةٍ ، فَقَالَ : يَطُولُ ، قُلْنَا لَهُ : قَدْ رَضِيْنَا ، فغَابَ عَنَّا جُمُعَةً ، ثُمَّ جَاءنَا بِغَزْوَةِ أُحُدٍ فِي عِشْرِيْنَ جِلْداً، فَقُلْنَا: رُدَّنَا إِلَى الأَمْرِ الأَوَّلِ.[1]

وكتب السيوطي (٩١١هـ) على ظهر جامعه الكبير :

" هذه تذكرة مباركة بأسماء الكتب التي أنهيت مطالعتها على هذا التأليف،خشية أن تهجم المنية قبل تمامه على الوجه الذي قصدته

---

[1] انظر سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٩/ ٤٦٠) ، " تاريخ بغداد " ٣ / ٧

فَيُقَيِّضُ اللهُ تعالى من يذيِّل عليه ، فإذا عرف ما أنهيتُ مطالعته ، استغنى عن مراجعته ، ونظر ما سواه من كتب السنة "[1]

وَقال الألباني في السلسلة الصحيحة (ج ١٣ / ص٨٢ \ح ٣٢٧٩)

(إنَّ ملكَ الموتِ كان يأتي الناسَ عياناً ، حتّى أتى) موسى عليه السلام ، فقال له : أجب ربَّك ، قال : فلطَم موسى عليه السلام عينَ مَلكِ الموتِ ففَقأها ، فرجعَ الملكُ إلى اللهِ تعالى ، فقالَ : (يا ربِّ) إنَّك أرسلتني إلى عبدٍ لكَ لا يريدُ الموتَ ، وقد فقأ عيني ، (ولولا كرامتُه عليك لشققتُ عليه) قال : فردَّ اللهُ إليه عينه وقال : ارجع إلى عبدِي فقُل : الحياة تريدُ ؟ ، فإن كنت تريدُ الحياةَ ؛ فضع يدَك على متنِ ثورٍ ، فما توارت يدُك من شعرة

---

[1] (جمع الجوامع) ، ثم ذكر السيوطي واحداً وثمانين مصنفاً حديثياً .

فإنّك تعيشُ بها سنةً ، قال :(أي ربِّ) ثمَّ مَه ؟ ، قالَ : ثم تموتُ قال : فالآن من قريبٍ ، ربِّ أمتني من الأرضِ المقدّسةِ رميةً بحجرٍ (قال : فشمَّه شمّةً فقبض روحَه ، قال : فجاء بعد ذلك إلى النّاسِ خفياً) قال رسول الله ﷺ : والله لو أني عنده لأريتُكم قبره إلى جانب الطريق عند (وفي رواية : تحت) الكثيبِ الأحمرِ) .

ثم قال الألباني : هذا الحديث من الأحاديث الصحيحة المشهورة التي أخرجها الشيخان من طرق عن أبي هريرة رضي الله عنه وتلقته الأمة بالقبول ، وقد جمعتُ ألفاظها والزيادات التي وقعت فيها ، وسقتها لك سياقاً واحداً كما ترى ؛ لتأخذ القصة كاملة بجميع فوائدها المتفرقة في بطون مصادرها ، الأمر الذي يساعدك على فهمها فهماً صحيحاً لا إشكال فيه ولا شبهة ،

فَتُسَلِّمَ لقول رسول الله ﷺ تسليماً . أ . هـ

قلت : فهذه أقوال علمائنا وأعمالهم ، رحمهم الله أجمعين ، وكلٌّ مُيسَّرٌ لما خُلِقَ له .

منهج العمل في هذا الكتاب

أولا : قمت بجمع أسماء الصحابة الذين وردت لهم رواية في الكتب التسعة .

ثانيا : بعد جمع أسماء الصحابة عملت إحصائية لأكثر الصحابة رواية ، فكانت النتيجة هي تقسيم الصحابة الرواة إلى ثلاث مجموعات : المكثرين ، والمتوسطين ، والمقلين ،

ثالثا : بَدَأْتُ بأكثر الصحابة في المكثرين رواية - وهو أبو هريرة رضي الله عنه - فرتبت أحاديثَه من الكتب التسعة ، مبتدئا بأحاديثه في البخاري ، فالحديث الأول لأبي هريرة في البخاري هو قوله ﷺ : " الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنْ الْإِيمَانِ " ، فقمت بجمع طرق (هذا الحديث) من كل صحيح البخاري ،

ثم جَمَعْتُ طرق هذا الحديث من كل صحيح مسلم ..ثم من

الترمذي ..ثم من النسائي.. ثم من أبي داود.. ثم من ابن ماجة..

ثم من مسند أحمد.. ثم من موطأ مالك.. ثم من سنن الدارمي ،

وهكذا فعلت في كل مسند أبي هريرة ..ثم فعلت ذلك في كل

مسانيد الصحابة ، حتى انتهيت من مسانيد المبهمين ، ومسانيد

التابعين .

رابعا : بعد أن اجتمعت لديَّ طُرُق الحديث الواحد ، أصبح أمر

جمع طرق الحديث في رواية واحدة أمرا أكثر يُسْرًا ..لكن بَقِيَت

مشكلة واحدة ، وهي أن هذه الطرق التي جمعتُها فيها الصحيح

والضعيف ، فكان لَا بد من تنقية هذه الطرق من الأحاديث

الضعيفة الموضوعة والشاذة ، فحذفت الروايات الضعيفة بكافة

أنواعها من السنن الأربعة ، مُسْتعينًا بِأحكام الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله على السنن الأربعة ، وكذلك حذفت الروايات الضعيفة من مسند أحمد ، مُسْتعينًا بِأحكام الشيخ شعيب الأرناءوط على المسند .

خامسا : بعد أن حذفت الضعيف ، بقي أن نجمع طرق الحديث الواحد في رواية واحدة ، وكانت طريقتي تعتمد غالبا على اختيار متن واحد يكون أشمل من غيره ، وأكثر وضوحا من غيره في معانيه ، ثم بعد ذلك أبدأ بمقارنة بقية المتون مع هذا المتن ، وإضافة زيادات الرواة عليه ، وحذف المكرر منها ، حتى أنتهي من الحديث .

سادسا : بعد أن أنهيت جمع طرق الحديث على المسانيد ، بقي أن نجمع بين أحاديث الصحابة الذين رووا نفس الحديث .. خذ مثلا حديث حجة النبي ﷺ ، فالنبي ﷺ لم يحج بعدما هاجر إِلَّا حَجة واحدة وهي حجة الوداع ، ومع ذلك فقد اختلف الرُّواةُ في إحرامه ﷺ ، فمنهم من قال : أحرم بعمرة ، ومنهم من قال : أحرم بالحج مفردا ، ومنهم من قال : بل قرن ، واختلفوا كذلك في مكان إحرامه بالحج ﷺ ، فمنهم قال : أَهَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ من مسجد ذي الحليفة بعدما سَلَّمَ من الركعتين ، ومنهم من قال : بل أَهَلَّ عندما استوت به ناقته ، ومنهم من قال : بل أَهَلَّ من البيداء ، فكل صحابي روى حديثا عن حَجة النبي ﷺ فهذا الحديث هو عبارة عن مجموعة من الأحاديث اجتمعت في النهاية في متن

واحد لهذا الصحابي ، وبعد ذلك أخذنا رواية هذا الصحابي وقارنَّاها مع رواية غيره من الصحابة ، فما اتفق معهم فيها ، اكتفينا بذكر أحداهما ، وما اختلف مع غيره فيها ذكرنا الروايتين بشكل مبسط وواضح ، مثال ذلك : قوله ﷺ : " (أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ)[1] (فَإِذَا شَهِدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَاسْتَقْبَلُوا قِبْلَتَنَا، وَصَلَّوْا صَلَاتَنَا[2] وَأَكَلُوا ذَبِيحَتَنَا، وَذَبَحُوا ذَبِيحَتَنَا[3]

---

[1] (ت) ٢٦٠٨ ، (خ) ٣٨٥

[2] أَيْ : كَمَا نُصَلِّي ، وَلَا تُوجَد إِلَّا مِنْ مُوَحِّد مُعْتَرِف بِنُبُوَّتِهِ ، وَمَنْ اِعْتَرَفَ بِهِ ﷺ اِعْتَرَفَ بِجَمِيعِ مَا جَاءَ بِهِ . عون المعبود - (ج ٦ / ص ٧٠)

[3] (خ) ٣٨٥

فَقَدْ حَرُمَتْ عَلَيْنَا دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا[1])[2](وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ)[3](لَهُمْ مَا لِلْمُسْلِمِينَ[4]وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ[5]")[6]

ففي هذه الرواية مثلا ترى أن جملة : وَذَبَحُوا ذَبِيحَتَنَا تحتها خط ، وهي تعني ببساطة : (فَإِذَا شَهِدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَاسْتَقْبَلُوا قِبْلَتَنَا ، وَصَلَّوْا صَلَاتَنَا ، وَأَكَلُوا ذَبِيحَتَنَا ،

(وفي رواية : وَذَبَحُوا ذَبِيحَتَنَا) ،

---

(1) أَيْ : إِلَّا بِحَقِّ الدِّمَاءِ وَالْأَمْوَالِ ، وفِي الْحَدِيث أَنَّ أُمُور النَّاس مَحْمُولَة عَلَى الظَّاهِر ، فَمَنْ أَظْهَرَ شِعَار الدِّين أُجْرِيَتْ عَلَيْهِ أَحْكَام أَهْله مَا لَمْ يَظْهَر مِنْهُ خِلَاف ذَلِكَ . عون المعبود - (ج ٦ / ص ٧٠)

(2) (س) ٣٩٦٦ ، (خ) ٣٨٥

(3) (خ) ٣٨٥

(4) أَيْ : مِنْ النَّفْع . تحفة الأحوذي - (ج ٦ / ص ٤٠٥)

(5) أَيْ : مِنْ الْمَضَرَّة . تحفة الأحوذي - (ج ٦ / ص ٤٠٥)

(6) (ت) ٢٦٠٨ ، (س) ٣٩٦٧

أي أن التسطير حَلَّ مكان جملة : (وفي روايةٍ) .[1]

سابعا : بالنسبة لتخريج الأحاديث فقد عزوت الحديث لكل من له من المصادر لفظٌ في متن الحديث ، أبدؤها عادةً بالصحيحين ، ثم بالترمذي ، ثم بأحمد ، وطريقتي في العَزْو هي مثل طريقة ابن الأثير الجزري في كتابه (جامع الأصول) ، حيث أنني أذكر من أخرج الحديث ، ثم أذكر السند ، ثم المتن ، على هذا النحو :

(خ م) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " تَحَاجَّتْ النَّارُ وَالْجَنَّةُ ، فَقَالَتْ النَّارُ : أُوثِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ وَالْمُتَجَبِّرِينَ ؟ ... "

[1] هذا وقد قمتُ في هذا الإصدار بإزالة كثير من الجُمَل المسطَّرة ، والاستعاضة عنها بلفظ : (وفي رواية :) ، لكن بقيت بعض الجُمَل تحتها سطور ، فوجب التنبيه على ذلك .

وإذا قلت في العزو (أي : في الحاشية) : (م) ، (خ) فهذا يعني أن لفظ القطعة المذكورة في المتن عند مسلم بهذا اللفظ ، وهذه القطعة وردت عند (خ) لكنها ليست بنفس لفظ مسلم ، لذلك فإني أقدم صاحب اللفظ في الذكر ليُعلَمَ أين توجد هذه الرواية بالضبط ، وكذلك فعلتُ في بقية كتب السنة ، أُقَدِّمُ صاحبَ اللفظ على غيره في التخريج ، ثم أذكر بعده من أخرجه غيرُه .

سابعا : إذا ورد الحديث الواحد عند أكثر من صحابي ، فإني أذكر أحدَهم في الرواية ولا أذكر غيره ، ولا يُشترط كون الصحابي المذكور أكثر طرقا لهذا الحديث من غيره ، كأن يروي البخاري ومسلم والترمذي والنسائي حديثا لأبي هريرة ، ويروي أحمد الحديث نفسه ، لكن في مسند عبد الله بن عمر ،

فإني عندما أجمع الحديث قد أذكر أن الراوي للحديث هو ابن عمر

وأحذف اسماء بقية الصحابة الذين رووا نفس الحديث .

ثامنًا : إذا ذكرت مثلا أن هذه القطعة أخذتُها من الترمذي برقم :

٢٣٤٥ ، فلا داعي لأن أقول بأن الألباني قد صحح هذا الحديث ،

لأن هذا الكتاب لَا يحتوي إِلَّا على ما صح من حديث رسول اللهِ

ﷺ [1]

---

[1] إلا الشيء القليل من الأحاديث الضعيفة (الغير شديدة الضعف)
استشهدت بها في بعض المواضيع ، كبعض أبواب المعاملات ، فذكرت فيها
بعض الأحاديث الضعيفة ، تقديما للحديث الضعيف على الاجتهاد ، ومع
ذلك فقد بَيَّنْتُ ضَعْفَ الحديث بتمييزه بلون خاص ، وكتبت تحت كل
حديث ضعيف كلمة (ضعيف) ،
وَذكرتُ في هذا الكتاب بعض الأحاديث الضعيفة ، وذلك لأبين أنها ضعيفة
رغم شُهرتها بين العامة وهي - أي الأحاديث الضعيفة - نادرة في هذا الكتاب
كما سترى إن شاء الله .ع

كما أن معرفة مصدر كل قطعة من الحديث ممكنة وميسورة..

فالحاسب الآلي اليوم يساعدك أخي القارئ على معرفة مصدر كل قطعة من الحديث ، فما عليك إِلَّا أن تظلل بالماوس أي جملة من الحديث ، ثم تذهب بها إلى برنامج الموسوعة الشاملة وتُجري لهذه الجملة عملية بحث في الموسوعة ضمن مؤلفات الشيخ الألباني ، ومسند أحمد بتحقيق الأرناءوط ، لترى بنفسك أن الحديث صحيح ، وتعلم من الذي أخرج هذه القِطعة ، وما رقم حديثها الذي وردت فيه .

ولكي يطمئن القارئ أكثر ، فقد وضعتُ تحت كثير من أحاديث السنن الأربعة وغيرها حُكْمَ الألباني على الحديث من صحيح الجامع ، وصحيح الترغيب والترهيب ، والسلسلة الصحيحة ، والإرواء ، وغيرها من مؤلفاته الحديثية .

تاسعا : بعد أن انتهيت من جمع أحاديث الكتب التسعة على هذا النمط ، اتجهت نحو مؤلفات الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله فقمت باستخلاص معظم ما ورد في مؤلفاته المطبوعة من الأحاديث الصحيحة التي لم ترد في الكتب التسعة ، وأضفتها إلى هذا الكتاب حسب مواضيعها ، وَبَيَّنْتُ مصدر كل حديث أخذته من مؤلفات الشيخ الألباني رحمه الله ، فيمكنك عن طريق رقم ومصدر الحديث ، التأكد من صحته .

فإذا كان الحديث (مثلا) عند الطبراني في معجمه الكبير أقول : (طب) ٩٧٤٣ ، انظر الصحيحة : ٣٥٠ .

أو كان في مسند أحمد فأقول (حم) ١٣٦١٥ ، وقال الشيخ شعيب الأرناءوط : إسناده صحيح .

وإذا كان الحديث ضعيفا في السنن الأربعة ، وصححه الألباني في كتبه الأخرى، كصحيح الجامع أو الإرواء أو الصحيحة، فإنني أقول: " صححه الألباني في الصحيحة رقم كذا وكذا ، والحديث ضعيف في مصدره " وأَذكرُ رقمه في مصدره .

إذا تعارض حكم الألباني والأرناءوط في حديث نظرتُ ، فإن كان مَخْرَجُ الحديثِ واحدا ، أخذتُ بحكم الألباني ،

وإن اختلف المَخْرَجُ ، نظرتُ في كلام الألباني على الحديث في بقية كتبه ، فإن وجدتُ أنه قد استقصى طُرُقَ الحديث في كتبه أخذتُ بقوله ، وإلَّا أخذتُ بقول الأرناءوط .

الحديث الصحيح في هذا الكتاب يشمل كل أنواع الحديث الصحيح ، كالصحيح ، والحسن ، والصحيح لغيره ، والحسن لغيره.

عاشرا : بعد الانتهاء من جمع الحديث ، قمت بترتيب الأحاديث حسب أبوابها الموضوعية ، وقمتُ بِتَكرار كثير من الأحاديث بما يتناسب مع مواضيعها المتعددة .

حادي عشر : الكتاب بحمد اللهِ تعالى مشكولُ الأحاديث ، كما أنني قُمْتُ بشرح مبهمات الأحاديث ، وشرح الأحاديث التي تحتاج إلى شرح من كتب الشروح المختصة ،

كفتح الباري شرح صحيح البخاري ، وشرح النووي لمسلم ، وعون المعبود شرح سنن أبي داود ، وهكذا ..

وعندما أشرح الحديث من كتاب شرح معين ، فإن الحديث الذي أشرحه ليس شرطا أن يكون من نفس الكتاب المشروح ، فلو شرحت مثلا حديثا من فتح الباري ، فليس شرطا أن يكون الحديث الذي شرحته موجودا عند البخاري - وإن كان الغالب في هذا الكتاب أن يكون شرح الحديث من نفس الكتاب الذي شرحه - لكن هذا ليس قاعدة مطلقة في كل الأحاديث ، والسبب في ذلك أن بعض الشروح أوضح من بعض في إيصال المعنى المطلوب للحديث .

ثاني عشر : قمت بتلوين موضع الشاهد من الحديث باللون الأخضر ، وتلوين أسانيد الأحاديث الصحيحة باللون الأحمر .

ومما يجدر ذكره أنه لولا عون الله سبحانه ، ثم ما يسَّرَهُ اللهُ لي من البرامج الإسلامية التي تختص بعلم الحديث درايةً وروايةً ، كبرنامج مكتبة الألباني (لمجرد إنسان) ، والموسوعة الذهبية الإصدار الثاني (للتراث) ، وموسوعة الحديث الشريف (صخر) والموسوعة الشاملة ، وجامع الفقه الإسلامي ، وملتقى أهل الحديث .

فلولا جُهد هؤلاء الناس ، ما كان بإمكاني أقوم بهذا العمل ..

فهو عمل لَا بُدَّ فيه من تَكاتُفِ الجُهود .

مفاتيح الرموز

(خ)	(صحيح البخاري)	(عد)	(الكامل لابن عدي)
(م)	(صحيح مسلم)	(طل)	(مسند الطيالسي)
(ت)	(الجامع الصحيح للترمذي)	(بز)	(مسند البزار)
(س)	(السنن الصغرى للنسائي)	(ك)	(مستدرك الحاكم)
(د)	(سنن أبي داود)	(خز)	(صحيح ابن خزيمة)
(جة)	(سنن ابن ماجة)	(هق)	(سنن البيهقي الكبرى)
(حم)	(مسند الإمام أحمد)	(هب)	(شعب الإيمان للبيهقي)
(ط)	(موطأ مالك)	(حب)	(صحيح ابن حبان)
(مي)	(سنن الدارمي)	(طب)	(معجم الطبراني الكبير)
(خم)	(رواه البخاري معلّقًا)	(طس)	(معجم الطبراني الأوسط)
(تخ)	(البخاري في التاريخ الكبير)	(طص)	(معجم الطبراني الصغير)
(خد)	(الأدب المفرد للبخاري)	(ش)	(مصنف ابن أبي شيبة)
(الشمائل)	الشمائل المحمدية للترمذي	(عب)	(مصنف عبد الرزاق)
(طح)	شرح معاني الآثار للطحاوي	(صم)	(السنة لابن أبي عاصم)

(خط)	تاريخ بغداد للخطيب البغداي	معرفة الصحابة	لأبي نعيم الأصبهاني
ابن سعد	الطبقات الكبرى لابن سعد	مسند الشاميين	للطبراني
(ابن منيع)	مسند ابن منيع	(حل)	حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني
(الحكيم)	نوادر الأصول للحكيم الترمذي	(ن)	السنن الكبرى للنسائي
(الضياء)	الأحاديث المختارة للضياء المقدسي	(التمهيد)	لابن عبد البرّ
(فر)	مسند الفردوس للديلمي	بحر الفوائد	المشهور : (بمعاني الأخبار) للكلاباذي
(مش)	مشكل الآثار للطحاوي		

أقسام الكتاب

الكتاب مقسم إلى سبعة أقسام رئيسية وهي :

العقيدة (مجلدان)

الآداب الشرعية

السِّيَر والمناقب

التفسير

العبادات (٣ مجلدات)

المعاملات

السياسة الشرعية

سَمَّيْتُ هَذَا الْكِتَاب : الْجَامِعُ الصَّحِيحُ لِلسُّنَنِ وَالْمَسَانِيد

هذا وما كان من صواب في هذا الكتاب فمن الله وَحْدَه ،

وما كان من خطأ أو نِسْيانٍ فمن نفسي ومن الشيطان

السبت\٣١\رجب\١٤٣٥

الموافق :٢\٥\٢٠١٤

المؤلف : صهيب عبدالجبار

minawi_7@hotmail.com